

المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي

روما، إيطاليا، 20-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

تقرير اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد
إلى الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي

مذكرة من الأمين

تتضمن هذه الوثيقة التقرير المقدم من اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل) إلى الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي. وتعرض العمل الذي اضطلعت به لجنة التمويل منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي، كما تحتوي على مشروع قرار لينظر فيه الجهاز الرئاسي.

التوجيهات المطلوبة

إنّ الجهاز الرئاسي مدعو إلى الترحيب بتقرير لجنة التمويل، وإلى اعتماد قرار من أجل تقديم توجيهات بشأن مواصلة تنفيذ استراتيجية التمويل.

تقرير اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد إلى الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي

أولاً- مقدمة

معلومات أساسية

- 1- قرّر الجهاز الرئاسي في دورته الثامنة، بموجب القرار 2019/3، اعتماد استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية للفترة الممتدة بين عامي 2020 و2025، على النحو الوارد في الملحق 1 بالقرار 2019/3، من أجل تعزيز توفر وشفافية وكفاءة وفعالية تأمين الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة.
- 2- وقرّر الجهاز الرئاسي، في إطار استراتيجية التمويل، وضع هدف تحصيل تتراوح قيمته بين 0.9 و1.1 مليار دولار أمريكي سنويًا على مدى فترة 10 سنوات، مع معلم بارز هو تحقيق 40 في المائة بحلول عام 2026 لدعم تنفيذ المعاهدة الدولية، وذلك من خلال مجموعة واسعة من المصادر والقنوات؛ كما قرر إرجاء تحديد هدف لصندوق تقاسم المنافع.
- 3- وقرّر الجهاز الرئاسي أيضًا جعل اللجنة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد لجنة دائمة.
- 4- ويعرض هذا التقرير بالتفصيل العمل الذي اضطلعت به اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل أو اللجنة) منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي في ما يخصّ تنفيذ استراتيجية التمويل.
- 5- وتقدّم للجهاز الرئاسي وثيقة المعلومات المتعلقة بهذا التقرير من خلال الوثيقة IT/GB-10/23/10/Inf.1، صندوق تقاسم المنافع: تقرير الفترة 2022-2023.

لمحة عامة عن الترتيبات الإجرائية

- 6- عقدت لجنة التمويل، منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي، ثلاثة اجتماعات. فقد عقدت اجتماعها السادس بصورة افتراضية يومي 17 و18 يناير/كانون الثاني 2023، في حين عقدت اجتماعها السابع بصورة حضورية في الفترة من 3 إلى 5 مايو/أيار 2023 واجتماعها الثامن بصورة افتراضية خلال الفترة من 18 إلى 20 سبتمبر/أيلول 2023. ويمكن الاطلاع على تقارير ووقائع هذه الاجتماعات على الموقع الإلكتروني للمعاهدة.¹
- 7- وواصلت السيدة Katlyn Scholl (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد Eric Bentsil Quaye (غانا) عملهما كرئيسين مشاركين للجنة.
- 8- ووفقًا للقرار 2019/3، تتألف لجنة التمويل مما يصل إلى ثلاثة ممثلين عن كل إقليم. غير أن اللجنة لاحظت بقلق استمرار غياب بعض الأقاليم عن اجتماعات اللجنة أو انخفاض مشاركتها في هذه الاجتماعات، وناقشت أهمية أن تراعي المجموعات الإقليمية، عند ترشيح أعضاء اللجنة، خبرة المرشحين وجاهزيتهم للعمل.

9- وشاركت مجموعة واسعة من المراقبين، بما في ذلك مراقبون نشطون، في اجتماعات لجنة التمويل على أساس الخبرة ومدى الصلة بمواضيع الاجتماعات. وترد القوائم الكاملة بالمشاركين في مرفقات وقائع اجتماعات لجنة التمويل¹.

ثانياً - تنفيذ استراتيجية التمويل

10- وضعت لجنة التمويل في فترة السنتين الماضية، بهدف المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية التمويل الجديدة، خطة تشغيلية لاستراتيجية التمويل للفترة 2020-2025 (الخطة التشغيلية)، على النحو المتوخى في الفقرة 44 من استراتيجية التمويل للفترة 2020-2025.

11- والخطة التشغيلية هي خطة متعددة السنوات تهدف إلى توجيه لجنة التمويل في تنفيذ استراتيجية التمويل، وتشمل الطلبات الصادرة عن الجهاز الرئاسي بموجب القرار 2019/3 وملحقاته. وهي مصممة لكي تستعرضها اللجنة وتحديثها بانتظام.

12- وتحدد الخطة التشغيلية المجالات الثلاثة التالية التي ينبغي تركيز الجهود عليها، وتحدد معالم رئيسية ومخرجات وجداول زمنية في هذه المجالات:

(1) مجال التركيز 1: تعبئة الموارد

(2) مجال التركيز 2: عمليات صندوق تقاسم المنافع

(3) مجال التركيز 3: الرصد والاستعراض

13- وتفصل الأقسام الفرعية التالية من هذا التقرير ما قامت به لجنة التمويل منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي من عمل في إطار مجالات التركيز المواضيعية الثلاثة للخطة التشغيلية لاستراتيجية التمويل.

ألف - تعبئة الموارد

التقدم المحرز منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي

الميزانيات والأولويات الوطنية

14- دعا الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة، بموجب القرار 2022/4، الأطراف المتعاقدة إلى تزويد الأمانة بالمعلومات عن نتائج المزيد من إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الميزانيات والأولويات الوطنية لتطوير أدوات استراتيجية يمكن أن تستخدمها جهات الاتصال الوطنية وغيرها من الجهات لحشد موارد جديدة.

15- وفي إطار تطوير مثل هذه الأدوات، نظرت اللجنة الدائمة في اجتماعيها السادس والسابع في العمل الذي تم الاضطلاع به لجمع وتحليل المعلومات بشأن إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الخطط والميزانيات والأولويات الوطنية،² وأعطت توجيهات بهذا الخصوص.

² للاطلاع على تقرير المعلومات الأساسية والتحليل، انظر الوثيقة IT/GB-10/SFC-7/23/Inf.4: إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الخطط والميزانيات والأولويات الوطنية للحصول على دعم الجهات المانحة والتمويل الخارجي، وهي متاحة على: www.fao.org/3/cc5724en/cc5724en.pdf

16- كما شجعت اللجنة الأمانة على مواصلة المضي قدماً في عملها في هذا المجال، وأشارت إلى أن ذلك يأتي في وقت مناسب للغاية حين تقوم الأطراف المتعاقدة بمراجعة وتحديث استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي، وإلى أن جهات الاتصال الوطنية وجهات أخرى ستستفيد من الحصول على المعلومات والأدوات الاستراتيجية لمساعدتها في إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في عملية وضع خطط وأولويات التنوع البيولوجي.

استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية

17- وافق الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة، بموجب القرار 2022/4، على استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية، على النحو الوارد في ملحق القرار، وطلب من اللجنة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتقديم تحديثات منتظمة إلى الجهاز الرئاسي بشأن تنفيذها، والتوصية بإجراء تعديلات، إن وجدت.

18- وقدمت التحديثات إلى اللجنة الدائمة في كل من اجتماعها السادس والسابع والثامن بشأن أنشطة مرحلة البدء باستراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية المتصلة ببلورة المفاهيم والنهج والأدوات واختبارها وصقلها للاسترشاد بها في مجموعة فعالة ومحددة الأهداف من الإجراءات لعمل المعاهدة مع قطاع تجهيز الأغذية، حسب الاقتضاء وما هو ملائم.³

19- وعبرت اللجنة الدائمة في اجتماعها السادس عن دعمها لاقتراح استخدام نهج للنظم الزراعية والغذائية في تنفيذ استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية.

20- كما تلقت اللجنة الدائمة في اجتماعها الثامن تحديثاً عن عملية التشاور الجارية لوضع بيان قيمة المعاهدة للعمل مع قطاع تجهيز الأغذية. ويتم التشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من خلال هذه العملية، بما في ذلك من البلدان المتقدمة والنامية. ومن المقرر عرض نتيجة المرحلة الأولى من المشاورات خلال حدث جانبي يعقد خلال الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي بهدف جمع إسهامات إضافية، وستقدم إلى اللجنة في اجتماعها التاسع لمزيد من المناقشة.

الآليات المتعددة الأطراف

21- شجّع الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة، بموجب القرار 2022/4، منظمة الأغذية والزراعة على تيسير تنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة لتنفيذ المعاهدة، لا سيما من خلال عملها مع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، حسب الاقتضاء، كما من خلال الإسهام بنشاط في عمل اللجنة.

22- وتلقت اللجنة الدائمة في اجتماعها السابع إحاطات بشأن العمل الجاري والتطورات في إطار برامج مرفق البيئة العالمية التابع للمنظمة، وخاصة التجديد الثامن لمرفق، وقدمت إسهامات بشأنه. وتمّ تسليط الضوء على التطورات ذات الصلة بالمعاهدة الدولية ضمن التجديد الثامن لمرفق، بما في ذلك: تنفيذ البرنامج المتكامل الجديد للنظم الغذائية بقيادة المنظمة؛ وللبرنامج المتجدد للمنح الصغيرة، الذي يسند الأولوية لإجراءات الزراعة

³ خطة التنفيذ والرصد والاستعراض: استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية (مرحلة البدء)، المرفق 1- وقائع الاجتماع الخامس للجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد www.fao.org/3/cb9206en/cb9206en.pdf

المستدامة على مستوى المجتمع المحلي ويمكنه بناء أوجه تآزر مع صندوق تقاسم المنافع؛ وإنشاء صندوق للإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

23- كما تلقت اللجنة الدائمة في اجتماعها السابع إحاطة بشأن تنفيذ برنامج أثر الإدارة المستدامة للغابات على المناظر الطبيعية المستدامة للأراضي الجافة التابع لمرفق البيئة العالمية في إطار التجديد السابع لموارده والذي تقوده المنظمة، والذي يستفيد من خبرة المعاهدة في تنفيذ المشاريع في إطار صندوق تقاسم المنافع وقيم روابط مع شبكة شركاء الصندوق. ويتضمن البرنامج الإجمالي مبلغ 104 ملايين دولار أمريكي في إطار التجديد السابع لموارد المرفق، إضافة إلى تمويل مشترك بأكثر من 800 مليون دولار أمريكي. ويدمج هذا البرنامج مسار عمل حول بنوك البذور المجتمعية في خمسة بلدان في الجنوب الأفريقي، يشمل اتخاذ إجراءات لدعم تنفيذ المعاهدة الدولية وتوفير مركز إقليمي للمعرفة بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة من خلال صندوق تقاسم المنافع.

24- وشجعت اللجنة مواصلة التعاون بين وحدة مرفق البيئة العالمية في المنظمة وأمانة المعاهدة، كما شجعت المنظمة على العمل مع الشركاء الوطنيين لوضع مشاريع للتنفيذ المتبادل لبروتوكول ناغويا والمعاهدة الدولية، على نحو ما دعت إليه توجيهات البرمجة الصادرة في إطار التجديد الثامن لموارد المرفق.

التمويل المبتكر

25- تلقت اللجنة الدائمة في اجتماعها السابع أيضًا إحاطات، وقدمت المشورة بشأن عدة مبادرات لتعبئة الموارد مشتركة بين أمانة المعاهدة والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل، على النحو المفصّل في الوثيقة IT/GB-10/23/16.2، بعنوان التعاون مع الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل. وشملت هذه المبادرات مرفق التمويل لدعم المجموعات الدولية في الأجل القصير؛ وبرنامج التنوع البيولوجي للفرص وسبل العيش والتنمية (BOLD)؛ واحتياطي الطوارئ لمجموعات المواد الوراثية المعرضة للخطر؛ وتوفير الدعم لنقل مجموعة البذور الوطنية لأوكرانيا وإعادة تأهيل النظام الوطني للبذور في المستقبل.

26- وأخذت اللجنة علمًا بالمناقشات الجارية بين الاتحاد الأوروبي والأمانة لمواصلة تعزيز الشراكة الحالية القائمة لدعم تنفيذ المعاهدة وصندوق تقاسم المنافع التابع لها. ودكرت بأن دليل عمليات صندوق تقاسم المنافع، الذي اعتمده الجهاز الرئاسي، يشير تحديدًا إلى "أن النهج البرامجي الجديد للصندوق سيمكّن من تطوير شراكات طويلة الأجل مع الجهات المانحة لتوفير تمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به". وأوصت الأمانة بتعزيز الشراكة الحالية باعتبارها نموذجًا يمكن محاكاته مع جهات أخرى، ورفع تقرير إلى اللجنة بشأن هذه المسألة خلال فترة السنتين القادمة. كما أوصت الجهاز الرئاسي بدعوة الجهات المانحة، مثل الاتحاد الأوروبي، إلى الاستفادة من التعاون المثمر بهدف إقامة شراكة استراتيجية طويلة الأجل مع المعاهدة الدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

27- وأثنت اللجنة على الجهود المشتركة بين المعاهدة والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل. وطلبت من الأمانة والصندوق النظر في إمكانية توفير الدعم للسودان من خلال احتياطي الطوارئ، عند الحاجة، والنظر أيضًا في إمكانية تقديم الدعم للمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، على غرار الإعصار الأخير الذي ضرب ملاوي. ورحبت باقتراح إجراء عملية للدروس المستفادة بالاستناد إلى الخبرات المكتسبة من اليمن وأوكرانيا ومشروع الطوارئ الخاص بإعصار إيداي، بحيث تسترشد بها عمليات احتياطي الطوارئ والاستجابات لحالات الكوارث الطارئة التي تؤثر على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بصورة عامة.

باء - عمليات تقاسم المنافع

28- قام الجهاز الرئاسي، من خلال اعتماد استراتيجية التمويل المحدثة، بتفويض سلطة عمليات صندوق تقاسم المنافع خلال فترة السنتين إلى لجنة التمويل.⁴

29- وبناءً على طلب الجهاز الرئاسي، يرد تقرير عن صندوق تقاسم المنافع في الوثيقة IT/GB-10/23/10/Inf.1، صندوق تقاسم المنافع: تقرير الفترة 2022-2023. ويقدم هذا التقرير تفاصيل عن عمليات صندوق تقاسم المنافع للفترة 2022-2023.

التقدم المحرز منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي

30- رحّب الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة، بموجب القرار 2022/4، بإطلاق الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، وشكر لجنة التمويل على تقديم توجيهات لعمليات صندوق تقاسم المنافع خلال فترة السنتين، وخاصةً على عملها في تصميم وإطلاق الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، التي تسهم في تحقيق النهج البرامجي للصندوق، على النحو الذي اعتمده الجهاز الرئاسي.

31- وتركّز عمل لجنة التمويل بشكل كبير، خلال هذه الفترة، على إنجاز عملية الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، بما في ذلك الموافقة على المشاريع المقرر تمويلها. وقد تطلّب هذا الأمر من اللجنة إجراء عملية واسعة النطاق للإشراف على الخطوات العديدة ضمن الإجراءات التشغيلية لاستخدام الموارد الخاضعة لصندوق تقاسم المنافع، وتنفيذ هذه الخطوات.⁵

الموافقة على الاقتراحات الأولية للدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع

32- نظرت اللجنة الدائمة في دورتها السادسة في تقرير فريق الخبراء: النداء الخامس لتقديم اقتراحات لصندوق تقاسم المنافع،⁶ بما في ذلك في ما يتعلق بالمنهجية المستخدمة لتقييم الاقتراحات الأولية للدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عنها، إضافة إلى جدول الاقتراحات الأولية المدرجة على القائمة المختصرة والدرجات التي حازت عليها.

33- وأخذت علمًا بتقرير فريق الخبراء، ورحّبت بصورة خاصة بالمنهجية المستخدمة في عملية الفرز وموجز الاستنتاجات والتوصيات، واتفقت على أن التقرير يوفر قاعدة جيدة لمداوات اللجنة وقراراتها.

34- وناقشت اللجنة مختلف السيناريوهات المعروضة، ووافقت على قائمة مختصرة بالاقتراحات الأولية ستتم دعوة أصحابها إلى وضع اقتراح مشروع كامل، على النحو الوارد في المرفق 4 بوقائع الاجتماع السادس، وقدمت توجيهات بشأن مرحلة وضع اقتراح المشروع بالكامل الخاصة بالبرنامج.

⁴ الفقرة 31 من القرار 2019/3، الملحق 2: دليل العمليات: صندوق تقاسم المنافع؛ متاح على:

<https://www.fao.org/3/na359ar/na359ar.pdf>

⁵ القرار 2019/3، الملحق 2: دليل العمليات: صندوق تقاسم المنافع.

⁶ التقرير النهائي لفريق الخبراء: النداء الخامس لتقديم الاقتراحات لصندوق تقاسم المنافع، التقرير النهائي لفريق الخبراء: النداء الخامس لتقديم

الاقتراحات لصندوق تقاسم المنافع (fao.org)

الموافقة على مشاريع الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع الموصى بتمويلها من جانب فريق الخبراء

35- وافقت اللجنة الدائمة في اجتماعها السابع على قائمة المشاريع الموصى بتمويلها من جانب فريق الخبراء، على النحو الوارد في المرفق 1 بتقرير الدورة السابعة للجنة، وأثنت على ما تقوم به الأمانة من عمل لدعم المنظمات مقدمة الطلبات في وضع اقتراحات المشاريع الكاملة وعلى التقييم الذي أجراه فريق الخبراء. وعبرت عن تقديرها لشفافية وكفاءة العملية التي أُجريت لتحديد اقتراحات المشاريع المقرر تمويلها.

36- وأشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من أن جميع الأقاليم ممثلة في الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، فإن بعض الأقاليم، وبصورة خاصة إقليمي الشرق الأوسط وآسيا، تعاني من تمثيل ناقص نسبيًا في دورة المشاريع هذه، من حيث عدد الاقتراحات الأولية المؤهلة المقدمة ومن حيث عدد المشاريع الموافق عليها. وطلبت اللجنة من الأمانة مناقشة هذه المسألة مع جهات الاتصال الوطنية في هذه الأقاليم لتحديد التدابير الممكنة التي يمكن اتخاذها للتشجيع على ورود المزيد من الاقتراحات الأولية من هذه الأقاليم في دورات المشاريع المقبلة.

37- وقدمت اللجنة الدائمة في اجتماعها السابع توجيهات للأمانة بشأن الخطوات المقبلة في النداء الخامس لتقديم الاقتراحات ودورات المشاريع المقبلة لصندوق تقاسم المنافع. وأوصت اللجنة بتعزيز دور جهات الاتصال الوطنية على نحو أكبر في مختلف مراحل النداء لتقديم الاقتراحات، بما في ذلك في مرحلة تنفيذ المشاريع. كما أوصت بضرورة تعزيز المشاركة والتوعية في ما يتعلق بالمعاهدة وصندوق تقاسم المنافع، وخاصة في صفوف جهات الاتصال الوطنية من البلدان ذات التمثيل الناقص في صندوق تقاسم المنافع. وينبغي تعميم فرص التمويل المستقبلية على نطاق أوسع ضمن صندوق تقاسم المنافع، من أجل الوصول إلى مجموعات أكبر من المنظمات التي تعمل على تنفيذ المعاهدة، وخاصة في صفوف المنظمات الوطنية.

38- وتلقت اللجنة الدائمة في اجتماعها الثامن تحديثًا عن حالة المشاريع المختارة في الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، وأشارت إلى أنه تمّ تبليغ المرشحين الناجحين رسميًا بقرار اللجنة، وإلى أن قائمة اقتراحات المشاريع الموافق عليها نُشرت على الموقع الإلكتروني للمعاهدة. كما أحاطت اللجنة علمًا بالنهج المقرر اتباعه على مرحلتين للتعاقد مع شركاء صندوق تقاسم المنافع، وبأن الاتفاقات التعاقدية المتصلة بالمشاريع الموافق عليها في المرحلة الأولى قيد الإعداد، ومن المزمع تنظيم حلقات عمل لإطلاقها.

جيم- الرصد والتعلم والاستعراض

39- من خلال الخطة التشغيلية، تم وضع دورة للرصد والتعلم والاستعراض لفترة استراتيجية التمويل تمكّن من إجراء رصد واستعراض منتظمين لتنفيذ استراتيجية التمويل، على النحو الذي طلبه الجهاز الرئاسي بموجب القرار 2019/3 وملحقاته.

التقدم الحرز منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي

استعراض الخطة التشغيلية لاستراتيجية التمويل وتحديثها

40- ذكرت اللجنة بأن الفقرة 44 من استراتيجية التمويل تدعو إلى استعراض الخطة التشغيلية وتحديثها كل سنتين. وذكرت أيضاً بأن الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة أشار، بموجب القرار 2022/4، إلى أن السنوات الثلاث الأولى من استراتيجية التمويل للفترة 2020-2025 قد نُفذت في الغالب خلال جائحة كوفيد-19، ما أثار تأثيراً كبيراً وسيظل يؤثر على السياسات العالمية والبيئة المالية والتشغيلية، وطلب إلى اللجنة أن تنظر في الآثار والتحديات والفرص الناجمة عن ذلك لتمضي قدماً في عملها في مجال التنفيذ وتقديم توصيات لتحديث استراتيجية التمويل.

41- وقامت اللجنة الدائمة في اجتماعها السابع باستعراض الخطة التشغيلية، بما في ذلك إيلاء الاعتبار لتطورات عديدة أثّرت على البيئة التشغيلية منذ اعتماد استراتيجية التمويل. وشملت هذه التطورات: جائحة كوفيد-19؛ وتغيير مواعيد دورات الجهاز الرئاسي؛ والنتائج ذات الصلة المنبثقة عن الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي؛ واعتماد إطار كومننغ-مونترال العالمي للتنوع البيولوجي.⁷ واتفقت اللجنة الدائمة في اجتماعها الثامن على تحديث الخطة التشغيلية، ومن خلال القيام بذلك، عدّلت تاريخ انتهائها من عام 2025 إلى عام 2027، ما يتيح فترة سنتين إضافية للجنة لتنفيذ عملها. ويؤدي تمديد مدة الخطة التشغيلية حتى عام 2027 إلى تمكين المعاهدة من الاستفادة من الفرص وأوجه الزخم الناشئة عن الاعتماد الأخير للإطار العالمي للتنوع البيولوجي. كما أنه قد يمكّن اللجنة من دعم إنجاز عمليات تعزيز النظام المتعدد الأطراف في فترة السنتين القادمة. وعندها يمكن إجراء الاستعراض الشامل لاستراتيجية التمويل لدى إحراز المزيد من التقدم في تنفيذها. وهذا يشمل إمكانية استخدام نظم الرصد الجديدة أو المعززة لتمويل التنوع البيولوجي، والتي ستحصل على الدعم من خلال رصد تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وعلى هذا الأساس، توصي اللجنة للجهاز الرئاسي في دورته العاشرة بتمديد فترة استراتيجية التمويل حتى عام 2027 تبعاً لذلك.

وضع مسودة منهجية لقياس تقاسم المنافع غير النقدية

42- إن لجنة التمويل مكلفة، وفقاً لاختصاصاتها، برصد تنفيذ تدابير تقاسم المنافع غير النقدية واستعراضه، بهدف التوصية بأي تدابير إضافية، حسب الاقتضاء، باستخدام منهجية متفق عليها من قبل اللجنة.⁸

43- وفي القرار 2022/4، أعاد الجهاز الرئاسي التأكيد على دعوته الأطراف المتعاقدة والآليات والصناديق والهيئات الدولية المعنية ومجموعات أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم معلومات إلى الأمانة تمكّن لجنة التمويل من القيام على نحو أفضل بحشد التمويل من المصادر جميعاً لتنفيذ المعاهدة الدولية، من أجل صياغة المنهجية المطلوبة لقياس تقاسم المنافع غير النقدية خلال فترة السنتين 2022-2023.⁹

⁷ الوثيقة IT/GB-10/SFC-7/23/4، القسم الثاني، التطورات الرئيسية منذ اعتماد استراتيجية التمويل والتي تؤثر على تنفيذها.

⁸ استعراض وتحديث الخطة التشغيلية لاستراتيجية التمويل للفترة 2020-2025 (fao.org)

⁸ الفقرة (هاء) من الملحق 2.

⁹ الفقرة 28 من القرار 2022/4. القرار 2022/4 متاح على: <https://www.fao.org/3/nk239ar/nk239ar.pdf>

44- ونظرت اللجنة الدائمة في اجتماعها السابع في الوثيقة بعنوان قياس تقاسم المنافع غير النقدية: الخطوات باتجاه وضع منهجية،¹⁰ التي توفّر موجزاً عن تقاسم المنافع غير النقدية في سياق استراتيجية التمويل، والبحث السابق للجنة في تقاسم المنافع غير النقدية، إضافةً إلى التطوّرات الجارية في اتفاقية التنوع البيولوجي.

45- وقدمت اللجنة توجيهات بشأن وضع المنهجية، بما في ذلك لتعظيم أوجه التآزر مع آليات وعمليات الإبلاغ القائمة، مع الإشارة بصورة خاصة إلى التقارير المقدمة من الأطراف المتعاقدة حول المادة 13-2 من المعاهدة الدولية (على سبيل المثال بشأن تبادل المعلومات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات) بموجب إجراءات الامتثال.

46- وأوصت أيضاً باتباع نهج واسع وشامل إزاء تقاسم المنافع غير النقدية من أجل إبراز الحصول الميسّر على المواد الوراثية وغير ذلك من ممارسات تقاسم المنافع بما يتجاوز الفئات الثلاث الواردة ضمن المادة 13-2. كما أوصت بتصميم منهجية من شأنها أن تقلّل إلى أدنى حدّ من الأعباء الإدارية والتكاليف وتسمح، عند الإمكان، بإجراء تقديرات مالية للمنافع ومقارنة هذه التقديرات.

47- ونظرت اللجنة الدائمة في اجتماعها في مسودة أولى للمنهجية لقياس المنافع غير النقدية، وقدمت توجيهات لمواصلة بلورتها في فترة السنتين 2024-2025.

الملحق

مشروع قرار **/2023

تنفيذ استراتيجية التمويل

إن الجهاز الرئاسي،

إذ يستذكر المواد 2-13 و3-13 و18 (ولا سيما 4-18) و19-3 (و) من المعاهدة الدولية؛

وإذ يستذكر القرار 2019/3 الذي اعتمدت بموجبه استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية للفترة 2020-2025، من أجل تعزيز توفر وشفافية وكفاءة وفعالية تأمين الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة بموجب هذه المعاهدة، والذي قُرِّرَ بموجبه جعل اللجنة لجنة دائمة؛

وإذ يستذكر قراراته السابقة بشأن استراتيجية التمويل، وعلى وجه الخصوص، القرار 2022/4؛

1- يرحب بتقرير اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل أو اللجنة) وبالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التمويل منذ اعتمادها.

الجزء الأول: استراتيجية التمويل

2- يذكّر بأن السنوات الثلاث الأولى من استراتيجية التمويل للفترة 2020-2025 قد نُفذت في الغالب خلال جائحة كوفيد-19، ما أثار تأثيراً كبيراً وسيظل يؤثر على السياسات العالمية والبيئة المالية والتشغيلية، ويشكر اللجنة على التوصيات بتحديث استراتيجية التمويل للاستجابة بفعالية إلى هذه الحالة وإلى المسائل الجديدة والمستجدة.

3- ويقرّر مراجعة الحدّ الزمني لاستراتيجية التمويل من الفترة 2020-2025 إلى الفترة 2020-2027 لتمكين المعاهدة من الاستفادة من الفرص وأوجه الزخم الناشئة عن اعتماد إطار كوفينغ-مونترال العالمي للتنوع البيولوجي، والسماح للجنة التمويل بدعم إنجاز عملية تعزيز النظام المتعدد الأطراف في فترة السنتين المقبلة.

4- ويطلب إلى لجنة التمويل أن تواصل الاضطلاع بدور ريادي في الماضي قدمًا في تنفيذ استراتيجية التمويل ورصدها سعيًا إلى تقديم التوجيه الاستراتيجي اللازم وكذلك الإشراف التشغيلي على العمليات والأنشطة ذات الصلة باستراتيجية التمويل؛

5- ويدعو منظمة الأغذية والزراعة إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة لتنفيذ المعاهدة، ودعم الترابط القائم بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ، لا سيما من خلال عملها مع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، حسب الاقتضاء، والإسهام بنشاط في عمل اللجنة؛

6- ويذكّر بأن الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل عنصر أساسي من عناصر استراتيجية التمويل، ويشكره على الجهود الحثيثة التي بذلها للعمل مع اللجنة كمرآة نشط، من خلال توفير إسهامات لعمل اللجنة والتعاون مع أمانة المعاهدة في عدد من المبادرات المشتركة لتعبئة الموارد والتواصل؛

- 7- **ويشير** بقلق إلى غياب بعض الأقاليم عن اجتماعات لجنة التمويل أو انخفاض مشاركتها في هذه الاجتماعات، و**يحث** المجموعات الإقليمية والأطراف المتعاقدة على أن تراعي، عند ترشيح أعضاء اللجنة، خبرة المرشحين وجاهزيتهم للعمل؛
- 8- **ويقرر** إدراج تكاليف الاجتماعات والأعمال التحضيرية ذات الصلة للجنة التمويل في الميزانية الإدارية الأساسية، كما قد يعتمدها الجهاز الرئاسي، على أن تُستكمل بأي مساهمات طوعية متاحة لهذا الغرض، ويطلب إلى الأمين إدراج هذه التكاليف في الميزانية الإدارية الأساسية المعروضة على الجهاز الرئاسي للموافقة عليها في دوراته العادية؛
- 9- **ويدعو** الأطراف المتعاقدة والجهات المانحة، التي يمكنها القيام بذلك، إلى دعم عمل اللجنة، ولا سيما مشاركة البلدان النامية.

الجزء الثاني: تعبئة الموارد

- 10- **يشجع** الأطراف المتعاقدة على تعبئة الموارد من مصادر مختلفة لتحقيق أهداف استراتيجية التمويل؛
- 11- **ويرحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية إشراك قطاع تجهيز الأغذية التي تمت الموافقة عليها، **ويطلب** إلى اللجنة مواصلة تقديم تحديثات منتظمة إلى الجهاز الرئاسي بشأن تنفيذها؛
- 12- **ويشكر** ألمانيا وإيطاليا وآيرلندا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية على مساهماتها المالية خلال الفترة 2022-2023 لصندوق أغراض المعاهدة الدولية المتفق عليها وموارد أخرى خاضعة لرقابة الجهاز الرئاسي المباشرة، و**يشجع** الأطراف المتعاقدة والجهات المانحة الأخرى على تقديم مساهمات مالية أيضًا إلى الصندوق لمواصلة دعم تنفيذ المعاهدة الدولية؛
- 13- **ويشكر أيضًا** الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وهولندا والنرويج وسويسرا على المساهمات المالية التي قدموها دعمًا للدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، **ويدعوها**، من خلال المناقشات الجارية مع الأمانة، إلى مواصلة تعزيز هذه العلاقة بهدف إقامة شراكة استراتيجية طويلة الأجل مع المعاهدة الدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛
- 14- **ويرحب** بالمدفوعات الإضافية للإيرادات الإلزامية القائمة على الاستخدام من النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها إلى صندوق تقاسم المنافع؛ **ويشدد** على الحاجة الماسة إلى ضمان تدفق معزز ويمكن التنبؤ به للموارد إلى الصندوق؛
- 15- **ويشكر** رابطة المهنيين الفرنسيين للبذور والنباتات (SEMAE) واتحاد قطاع البذور في الهند على مساهماتهما السخية في صندوق تقاسم المنافع، **ويدعو** القطاع الخاص والجهات الأخرى إلى تقديم أو مواصلة تقديم مساهمات مالية وزيادتها لتحقيق أهداف استراتيجية التمويل؛
- 16- **ويستذكر** أن النص المتعلق بالنطاق المستهدف لصندوق تقاسم المنافع لا يزال بين قوسين معقوفين في الفقرة 36 من استراتيجية التمويل، **ويشير** إلى ضرورة حلّ هذه المسألة؛
- 17- **ويشدد** على أهمية مواصلة العمل بشأن تعبئة الموارد والتواصل والترويج وتحديد الهوية المميزة للمعاهدة الدولية وحضورها في وسائل الإعلام لتعزيز تمويل صندوق تقاسم المنافع وصندوق الأغراض المتفق عليها للمعاهدة الدولية، وإبرازهما، ولا سيما لاستراتيجية التمويل.

الجزء الثالث: عمليات صندوق تقاسم المنافع

18- يشكر لجنة التمويل على تقديم توجيهات لعمليات صندوق تقاسم المنافع خلال فترة السنتين، وخاصة على عملها في إطلاق الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع، وإنجاز عملية اختيار المشاريع، وهو ما يسهم في تنفيذ النهج البراجمي للصندوق، على النحو الذي اعتمده الجهاز الرئاسي؛

19- ويرحب بتقرير صندوق تقاسم المنافع للفترة 2022-2023 المقدم إلى الجهاز الرئاسي، ويشدد على أهمية الإبلاغ عن نتائج المشاريع الجارية في إطار دورة المشاريع الرابعة والنتائج المتوقعة من دورة المشاريع الخامسة في إطار استراتيجية التواصل الأوسع نطاقاً للمعاهدة الدولية؛ وفي هذا الصدد، يشجع الأمانة على مواصلة عقد إحاطات إقليمية لتزويد الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز وعن التطورات ذات الصلة، وكذلك لتلقي التعقيبات.

الجزء الرابع: الرصد والتعلم والاستعراض

20- يدعو الأطراف المتعاقدة والآليات والصناديق والهيئات الدولية ومجموعات أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم معلومات إلى الأمين لمساعدة لجنة التمويل على إجراء عمليات استعراض منتظمة لاستراتيجية التمويل، ويطلب إلى لجنة التمويل مواصلة العمل بالتعاون مع لجنة الامتثال للاتفاق على أفضل السبل لإدماج المعلومات في الصيغ القائمة لرفع التقارير.

21- ويدعو الأطراف المتعاقدة إلى تزويد الأمانة بمعلومات عن نتائج تعزيز إدماج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الميزانيات والأولويات الوطنية لتطوير أدوات استراتيجية يمكن للجهات الاتصال الوطنية وغيرها من الجهات استخدامها لحشد موارد جديدة؛

22- ويدعو الأطراف المتعاقدة والآليات والصناديق والهيئات الدولية ومجموعات أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم معلومات إلى الأمانة تمكن لجنة التمويل من القيام على نحو أفضل بحشد التمويل من المصادر جميعاً لتنفيذ المعاهدة الدولية، وتحقيق تقاسم المنافع غير النقدية.

23- ويشدد على أهمية إنجاز المنهجية لقياس تقاسم المنافع غير النقدية واختبارها، ويطلب إلى لجنة التمويل إيلاء الاهتمام لهذه المسألة في وقت مبكر في فترة السنتين 2024-2025.